مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد09 العدد 02 – جوان 2022

OEB Univ. Publish. Co.

# عن دور الذكاء الاصطناعي في اقتراح استراتيجية التقاضي (دراسة تحليلية في قطاع العدالة)

# On the role of artificial intelligence in suggesting a litigation strategy (Analytical study in the justice sector)

**جبايلي صبرينة[1]*، بن عمران سهيلة[2]**

[1] جامعة عباس لغرور خنشلة، sabrinadgebailli@yahoo.fr

[2] جامعة عباس لغرور خنشلة ، souhaila.benamrane@gmail.com

**تاريخ التسليم: 2022-02-01 تاريخ التقييم: 2022-02-11 تاريخ القبول: 2022-03-08**

**الملخص**

أعادت العديد من الأحداث الأخيرة العدالة إلى قلب المناقشات ، لا سيما فيما يتعلق بالتحولات اللازمة لإمكانية الوصول إليها، حيث يبدو أن حل تحولها الرقمي قد تم اعتباره أمرًا مفروغًا منه على الرغم من عدم تحديد معالمه بوضوح بعد، و نسعى من خلال بحثنا الى ابراز الدور الذي تلعبه رقمنة قطاع العادلة في تسهيل التقاضي والوصول الى القطاع بسهولة ومرونة وفعالية، مع الحفاظ على مبدأ سير مرفق العدالة بانتظام واطراد.

وخلصنا الى مجموعة نتائج اهمها: يجب تعزيز المهارات الرقمية في قطاع العدالة ، لتمكين القضاة والمدعين العامين والموظفين القضائيين وغيرهم من المتخصصين في مجال العدالة من استخدام الأدوات الرقمية للعدالة بطريقة فعالة مع احترام حقوق وحريات الساعين إلى العدالة.

**الكلمات المفتاحية:** العدالة الرقمية ، المرفق العام، الذكاء الاصطناعي، الرقمنة.

**Abstract**

**Abstract** :

Several recent events have brought justice back to the heart of the discussions, particularly with regard to the transformations needed for accessibility, as the solution to its digital transformation appears to have been taken for granted although it has not yet been clearly defined, and through our research we seek to highlight the role that The digitization of the justice sector plays in facilitating litigation and access to the sector easily, flexibly and effectively, while maintaining the principle of regular and steady functioning of the justice facility.

We concluded with a set of results, the most important of which is: Digital skills must be strengthened in the justice sector, to enable judges, prosecutors, judicial staff and other professionals in the field of justice to use digital tools for justice in an effective manner while respecting the rights and freedoms of those seeking justice.

**Keywords:** digital justice, public utility, artificial intelligence, digitization

***جبايلي صبرينة: ، الإيميل:** sabrinadgebailli@yahoo.fr

## 1.مقدمة:

ان مصطلح "العدالة الرقمية" يشير إلى التحولات التي يمر بها العالم القضائي من خلال ظهور حياة الشبكة والتخلي التدريجي عن الوسائط المادية لصالح الإلكترونيات والمعلومات عبر الإنترنت. كما يشير إلى تأثير استخدام التقنيات الأكثر تقدمًا على العدالة ، في الوقت الذي يتيح فيه استغلال كميات هائلة من البيانات بواسطة خوارزميات التعلم الآلي الكشف عن النماذج الإحصائية وصياغة التنبؤات .ان هذا التوجه نحو رقمنة قطاع العدالة امر جيد ولكنه أيضًا مصدر للقلق، اذ يعتبر أداة لترشيد العمل المؤسسي ووسيلة لضمان وصول المتقاضين للمعلومات .ولكن هل الاستثمارات الضخمة في هذا المجال تعتبر ضمان لجودة القرارات المتخذة، للتفكير في الأمر، من الضروري دراسة الدور والمحيط الذي يشغله الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، يعتبر تدخل المحكمة مختلطًا بين الشفهية والكتابة تتم إحالة جميع القضايا بوثيقة مكتوبة منصوص عليها في القانون، هذه الكتابة التي تصوغ شكوى أو طلبًا تتضاعف بتدخل العديد من الفاعلين من مدّعون، محامون، قضاة... الذين يجيبون عليها أو يعترضون عليها أو يوضحونها باستنتاجات وملخصات إذا كان الإجراء مكتوبًا بشكل خاص للمسائل المدنية أو الإدارية، فهناك لحظات شفهية أثناء جلسات الاستماع نتحدث فيها علنًا في نقاش شفهي بين الأطراف مما يمنحهم وصولاً حساسًا إلى العدالة.

**أهداف الدراسة:**

يمكن تحديد أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- ابراز الدور الذي يلعبه رقمنة قطاع العادلة في تسهيل التقاضي والوصل الى القطاع بسهولة ومرونة وفعالية، مع الحفاظ على مبادئ سير مرفق العدالة بانتظام واطراد.
- تحديد مقومات تطبيق العدالة الرقمية والتحديات التي تواجهها.
- توضيح مجهودات الدولة الجزائرية في اطار التحول من العدالة الورقية الى العدالة الرقمية
- الكشف عن مخاطر التوسع في التوجه صوب العدالة الرقمية.

**إشكالية الدراسة:**

من هذا المنطلق تثور في ذهننا الاشكالية التالية : الى اي مدى ادى هذا التوجه الرقمي في قطاع العدالة الى خلق عدالة عادلة ؟

وللإجابة على الاشكالية نطرح مجموعة من الفرضيات ذات الصلة بالموضوع تتمثل في:

- مدى تجسيد فكرة العدالة الرقمية من خلال التطبيقات الفعلية لها .
- تقييم فكرة اعتماد الذكاء الاصطناعي في قطاع العادلة.

**منهجية الدراسة:**

على ضوء الطبيعة الخاصة للموضوع الذي تتناوله الدراسة وبالنظر للاهداف التي تسعى الى تحقيقها تم الاستناد الى منهجين الاستقرائي والتحليلي عبر استقراء بعض النصوص ذات الصلة بالموضوع ، وتناول بعض الآراء الفقهية التي تناولت الموضوع أو جانب منه بالتحليل بهدف استجلاء الملامح والجوانب المختلفة له .

**خطة الدراسة:**

للإحاطة بموضوع الدراسة اعتمدنا على خطة ثنائية :

1. تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاع العادلة .
2. تقدير تجربة العدالة الرقمية في الجزائر.

**2. تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاع العادلة :**

إن رقمنة الأنظمة القضائية لها دور كبير في تسهيل وزيادة تحسين وصول المواطنين إلى العدالة في الجزائر. حيث يمكن أن تساعد الأدوات الرقمية في هيكلة الإجراءات بشكل أفضل ، وبالتالي زيادة كفاءة وفعالية الإجراءات القانونية. ولقد أكدت الجائحة الاخير على الحاجة إلى الاستثمار في الأدوات الرقمية والاستفادة منها في الإجراءات القانونية.

في هذا السياق ، تشجع الدولة على الاستفادة بشكل أكبر من الأدوات الرقمية خلال الإجراءات القضائية وتدعو إلى تطوير استراتيجية شاملة بشأن رقمنة العدالة . وتؤكد كذلك على أن استخدام التقنيات الرقمية لا ينبغي أن يقوض المبادئ الأساسية للأنظمة القضائية ، ولا سيما استقلال ونزاهة المحاكم ، وضمان الحماية القضائية الفعالة والحق في محاكمة عادلة وعلنية (Conseil de l'UE, 2020)

وفي هذا الاطار عملت الدولة الجزائرية ومسايرة للتطورات الرقمية على الصعيد العالمي على انشاء منصة رقمية، إذ سمحت الجهود المبذولة في هذا المجال، بإنجاز وتطوير شبكة اتصال داخلي

خاصة بقطاع العدالة، تربط الإدارة المركزية بكافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية وكذا الهيئات تحت الوصاية بواسطة الألياف البصرية، والتي تعد بمثابة بنية تحتية وقاعدة مادية ضرورية لاستغلال مختلف الأنظمة المعلوماتية المطورة من طرف كفاءات القطاع.وبناءا على ذلك سوف نتطرق الى اهم هذه التطبيقات .

## 1.2 الخدمات الالكترونية المتاحة في قطاع العدالة :

### 1.1.2 تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي:

جاء القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة بوضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل ،وارساء الوثائق والمحررات القضائية بطريقة الكترونية ،واستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الاجراءات القضائية (القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة ، 2015).

وفي هذا السياق تم احداث منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الالية للمعطيات تتعلق بنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها وكذا الجهات القضائية للنظام القضائي العادي والنظام القضائي الاداري ومحكمة التنازع ،وتتم حماية هذه المعطيات بواسطة برنامج الكتروني يرخص باستعمال معطيات المنظومة المركزية (القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة ، 2015، الصفحات المواد 2-3) .

### 2.1.2 تجسيد معالم الحكامة الالكترونية:

تكريسا لبرنامج عصرنة قطاع العادلة ،ولتحسين خدمات مرفق القضاء الموجهة لفائدة المواطنين وضعت وزارة العدل ميكانيزمات جديدة لاختبار الحلول التقنية المتعلقة بتمكين المواطنين الراغبين في سحب الوثائق الالكترونية عن طريق الانترنت دون عناء التنقل الى الجهة القضائية، او تلك المرتبطة بتقديم شكوى قضائية وغيرها من الاجراءات ، تتمثل على وجه الخصوص في:

- صحيفة السوابق القضائية او الجنسية :يمكن استخراج صحيفة السوابق القضائية عن طريق الانترنت شريطة خلوها من اية ادانة (صحيفة رقم 3 فارغة ) ،وان يكون سبق تسجيله ضمن قاعدة المعطيات الخاصة بالجنسية. بعد التأكد من صحة هذه الشروط يقوم امين الضبط المكلف بهذه المهمة بملا استمارة معلومات ،تتضمن البيانات المتعلقة بهوية الشخص المعني بما فيها رقم الهاتف حيث يتم منحه وبصفة سرية اسم المستخدم وكلمة السر يحتفظ به بغية استعماله كمفتاح للولوج الى الشبكة الداخلية (الحكيم).وتم اطلاق هذه الخدمة فعليا في 15 فيفري 2021 وذلك تعزيزا لتقريب الادارة من المواطن التي تعتبر من اهم المحاور ذات

الاولوية التي التزمت بها الحكومة في مجال تجسيد معالم الحكامة الالكترونية (وزارة العدل ، 2021).

- **النيابة الالكترونية:** أرضية إلكترونية جديدة تسمح للأشخاص الطبيعية أو المعنوية (الإدارات و المؤسسات، الشركات الخاصة و الجمعيات، ...) بتقديم الشكاوى أو العرائض عن بعد. وللاستفادة من هذه الخدمة، يتعين على مقدم الشكوى الولوج إلى الارضية المخصصة لهذا الغرض،والمتاحة عبر البوابة الالكترونية لوزارة العدل (https://e-nyaba.mjustice.dz/choix.php)، قصد ملء استمارة "تسجيل شكوى او عريضة عن بعد" بمجموعة من المعلومات الشخصية الخاصة بهويته كاملة، وعنوان إقامته، ورقم هاتفه المحمول، وكذا تحديد نوع شكواه او عريضته وإدخال مضمونها.يتم تحويل هذه الشكوى او العريضة بصفة آلية إلى ممثل النيابة (وكيل الجمهورية بالمحكمة أو النائب العام بالمجلس القضائي)، لاتخاذ الإجراء المناسب (وزارة العدل ، 2020).
- **التحقق من مصدر الوثائق الالكترونية و تصحيح اخطاء الحالة المدنية:** من خلال ادخال بعض المعلومات المتعلقة (الاسم واللقب وتاريخ الميلاد واسم الاب والام ،و رقم الكودبار) من اجل التحقق من مصدر الوثائق الالكترونية، كذلك الحال بالنسبة للخدمة المتعلقة بتصحيح اخطاء الحالة المدنية من خلال ادخال الاسم والرقم السري ثم القيام بالعملية.
- **سحب الاحكام من طرف المحامين البطاقة المهنية البيومترية لقطاع العدالة:** قامت وزارة العدل بتجسيد مشروع البطاقة المهنية البيومترية، حيث تسمح هذه البطاقة، للسادة القضاة ومستخدمي قطاع العدالة، من الاطلاع على مسارهم المهني ومعرفة المستجدات الواردة عليه بصفة آنية، مع الحصول على كافة الشهادات والوثائق المرتبطة به، في وقت قياسي وعن بعد وبالتالي إعفائهم من عبء التنقل والمساهمة في ترشيد النفقات من خلال التخلص من الدعائم الورقية، بالإضافة إلى تحقيق الفعالية، النجاعة والشفافية في إدارة وتسيير الموارد البشرية.ولتجسيد هذا المشروع تم :
  - الاعتماد على حل متكامل، يمكّن من إنشاء وشخصنة بطاقة مؤمنة، ذات شريحة، تتيح تخزين البيانات البيومترية للمعني وكل المعلومات المتعلقة بمساره المهني، مع التوقيع الإلكتروني لهذه المعطيات بواسطة الحلول التقنية (PKI) الخاصة بوزارة العدل.
  - استحداث تطبيق خاص لاستغلال البطاقة من طرف صاحبها، يتم من خلالها قراءة البيانات الواردة بها، مع إمكانية تحيين وتحديث المعطيات المهنية عن بعد وكذا استخراج كافة

الشهادات والوثائق المتعلقة بالمسار المهني (شهادة العمل، كشف الراتب، كشف الراتب السنوي ...) ممضاة إلكترونيا.

إعداد تطبيق أخر للاتصال بالبطاقة، يتيح قراءة البيانات المتعلقة بهوية صاحبها وبعض المعلومات الأخرى التي تم تزويدها بها، على غرار رقم الضمان الاجتماعي، رقم الحساب البريدي أو البنكي وزمرة الدم.

**2.2 ارسال الوثائق والاجراءات القضائية بالطريق الالكتروني:**

حيث يمكن ان يتم التبليغ وارسال الوثائق والمحررات القضائية والمستندات بالطريق الالكتروني، مع تمتع الوثيقة المرسلة بالطريق الالكتروني بصحة وفعالية الوثيقة الاصلية وذلك لذا اعدت وفق ما تقتضيه الاجراءات ، ويجب ان تضمن الوسائل التقنية المستعملة في ارسال العقود والوثائق بالطريق الالكتروني مجموعة من الشروط ترتبط اساسا بما يلي :

- التعرف الموثوق على اطراف التراسل الالكتروني.
- سلامة الوثائق المرسلة
- امن وسرية التراسل .

-حفظ المعطيات بما يسمح بتحديد تاريخ الارسال والاستلام من طرف المرسل اليه بصفة اكيدة (القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة ، 2015، الصفحات المواد 9-10).

**3.2 استعمال المحادثة المرئية عن بعد اثناء الاجراءات القضائية :**

ان هذا التحول إلى الرقمنة يذهب إلى أبعد من مجرد تغيير بسيط في الوسيط والاجراءات، بل يكشف عن كمية من الاجراءات بأشكال متعددة (نصوص ولكن أيضًا أصوات ومحتوى وسائط متعددة وصور وما إلى ذلك) يتم تقديمها لمستخدمي القانون (Salas، 2019).حيث نص القانون رقم 15-03 انه اذا استدعى بعد المسافة او تطلب ذلك حسن سير العدالة ،يمكن استجواب وسماع الاطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد ، مع شرط ان تضمن هذه الوسيلة المستعملة سرية الارسال وامانته ،حيث يتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وترفق بملف الاجراءات .و تدون هذه التصريحات كاملة وحرفيا على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف بالملف وامين الضبط (القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة ، 2015، صفحة المادة 14).

اما فيما يخص الاجراءات المتبعة فيمكن لقاضي التحقيق ان يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب او سماع شخص وفي اجراء مواجهات بين عدة اشخاص ،كما يمكن جهة الحكم ايضا ان تستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود والاطراف المدنية والخبراء. ويمكن جهة الحكم

التي تنظر في قضايا الجنح ان تلجا الى نفس الالية لتلقي تصريحات متهم محبوس اذا وافق المعني والنيابة على ذلك.

ويتم الاستجواب او السماع او المواجهة باستعمال الية المحادثة المرئية عن بعد بمقر المحكمة الاقرب من مكان اقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته بحضور وكيل الجمهورية المختص اقليميا وامين الضبط ،حيث يتحقق وكيل الجمهورية من هوية الشخص الذي يتم سماعه ويحرر محضرا عن ذلك ام اذا كان المسموع محبوسا فتتم العملية عن بعد من المؤسسة العقابية التي يوجد فيها المحبوس (القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة ، 2015، الصفحات المواد 15-16) .

هنا يلعب الذكاء الاصطناعي (AI) دورًا لاقتراح استراتيجيات التقاضي. طريقة للرد على الانتقادات الموجهة للعدالة على تكلفتها وبطئها وعدم القدرة على التنبؤ بها. هذا التدخل "الرقمي المختلف"، الذي يمس موضوع القانون ذاته، له تأثير مباشر على الممارسين الذين لا يثقون بهذه المعايير الجديدة. إنهم يخشون "تدقيقهم" في حين أن ممارستهم للاستدلال هي ميزة مهملة للغاية لا ينبغي أن تؤدي ميزة القدرة على التنبؤ إلى اختفاء التفسير والمناقشة عند إدخال متغيرات أخرى. بالإضافة إلى هذا التجديد للمعايير ، هناك ايضا تقليل الشفوية لصالح الشاشة. وبالتالي" الخوف من الصور" هو السبب في دخول الصورة الرقمية والصوت إلى قاعة المحكمة لأغراض تعليمية أو إثباتية. في المستقبل ، يمكننا أن نتخيل أن جلسة الاستماع ستتم عن طريق الفيديو أو Skype يؤثر الاضطراب هناعلى البعد الشخصي والعاطفي والعشوائي لأي محاكمة. التوتر التأسيسي للجدل القانوني آخذ في التلاشي. لم تعد جلسة أمامنا ، بل شاشة بلا حضور ، وصوت بلا أصل. الاتصال يستبدل العلاقة. هذا الانقطاع بين الرؤية والسمع والشعور والإشارة والكلام والنص والسياق يفقر تجربة العدالة (Salas، 2019).

**3. تقدير تجربة العدالة الرقمية في الجزائر**

في السنوات االقليلة الاخيرة ، اتجه المشرع الجزائري نحو تحديث مرفق القضاء من خلال وضع وتطبيق قواعد قانونية جديدة تهدف الى التحول الرقمي والخدمات الذكية بتطبيقاتها المتنوعة كما أكدت أزمة COVID-19 الى الحاجة إلى الاستثمار في الأدوات الرقمية والاستفادة منها في كل المجالات خاصة في مجال العدالة الرقمية من اجل كفالة مبدأ دوام سير هذا المرفق بانتظام وإطراد، وتحسين مستوى خدماته المقدمة بطريقة إلكترونية للمتعاملين معه.

**1.3 آفاق العدالة الرقمية**

**أولا : تجريد العملية القضائية من الطابع المادي:** ستجعل عملية إزالة الطابع المادي من الممكن تقليل عدد المتقاضين في مختلف المحاكم وستعفي المحامين والمحضرين من الذهاب إلى هناك باستمرار (Belbachir، 2020).

**ثانيا: تنظيم ذكي عادل ومرن :** يتمتع الذكاء الاصطناعي بإمكانية تحسين جوانب نظام العدالة الجنائية ، بما في ذلك الإبلاغ عن الجرائم ، والشرطة ، والإفراج المؤقت ، والإدانات ، والإفراج المشروط ... مع الحرص على تقليل احتمالية أن يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى التحيز أو عدم الدقة بسبب أوجه القصور في البيانات التي يمكن الوصول إليها(justuce, 2019) .

**ثالثا : استبدال الورق التقليدي بالورق الرقمي:** حيث تتيح رقمنة المحكمة لجميع الفاعلين في الميدان القانوني والقضائي الفوائد العملية للرقمنة وتحقيق صفر ورق داخل العمل القضائي في المحاكم من خلال جعل المعلومات والوثائق في متناول الأطراف المختلفة على الإنترنت في وقت واحد وعن بعد وتسهيل الاتصال والتعاون بين مختلف الأطراف وأصحاب المصلحة.

كما سيؤدي يؤدي الانتقال من النظام الورقي إلى نظام إدارة المحتوى عبر الإنترنت إلى تقليل مخاطر المستندات كونها غير قابلة للاسترداد بسبب الخسارة أو التلف أو سوء التوافق ، على سبيل المثال – وكذلك التقليل تكاليف الورق والطباعة والتخزينكما يمكن البحث عن الملفات الرقمية عبر الإنترنت واسترجاعها بسهولة(Reuters, 2015) .

**رابعا : العدالة الرقمية تحدي لاستمرار سير المرافق العامة باتنظام واطراد في ظل جائحة كورونا :** يعد مبدأ دوام سير المرافق العامة بانتظام وإطراد أحد أهم المبادئ الحاكمة لسير هذه المرافق التي تسعى الى إشباع الحاجات العامة للمتعاملين معها في كافة مناحي حياتهم بحيث يفضي توقفها كليا أو جزئيا لتعطل مصالحهم وإرباك حياتهم لاسيما في أوقات الجوائح والأزمات حيث أثرت جائحة كورونا على أداء المرافق العامة في مختلف دول العالم، غير أن هذا التأثير تفاوت مداه من دولة لأخرى طبقا لقدرات كل منها التنظيمية والإدارية والاقتصادية، وكذا قوة بناها التحتية لاسيما في النواحي التقنية والرقمية (رمضان، 2021).

في هذا السياق اهتم المشرع الجزائري بإصلاح قطاع العدالة وتحسين أداءها ، بفضل وجود بنية تشريعية منظمة لكثير من الخدمات الرقمية ، الذي مكنها من التعامل بشكل جيد مع الجائحة بحيث تمكنت من إدارة غالبية مرافقها العامة على نحو مطرد ومنتظم وتقديم خدماتها لكافة المتعاملين مع

تلكم المرافق عن بعد وبوسائل إلكترونية وهنا يبرز دور العدالة الرقمية كوسيلة ناجعة للحفاظ على دوام سير المرافق العامة واستمرارها في تقديم الخدمات للمتعاملين معها في كل الاوقات.

ومنذ ظهور الجائحة فقد أول المشرع الجزائري ووزير العدل أهمية بالغة للتحول الرقمي في كافة أعمال الجهات القضائية من خلال تدعيم البنى التحتية الرقمية، وتفعيل الخدمات والتطبيقات الذكية، وتوفير البيانات والمعلومات عبر المنصات الذكية، فضلا عن التوجه نحو تبني اجراءات المحاكمة عن بعد (وزارة العدل ، 2020).

**خامسا : جودة وكفاءة واجراءات مبسطة:** مع استبدال المعلومات عبر الإنترنت بالورق ، سيكون لدى كل الاطراف ذوي المصلحة إيجاد بيئة رقمية آمنة تهدف إلى حماية البيانات وأنظمة المعلومات وشبكات الاتصال والرقابة عليها ، وتعزيز مبدا الشفافية والنزاهة اضافة الى تحقيق الجودة والكفاءة المطلوبة على النحو الذي يمكن القاضي من تقديم اضعاف خدماته عن بعد على افضل وجه وبأقل جهد (Cherroun, 2019) .

كما تقدم العدالة الرقمية بادواتها الالكترونية المختلفة اختصارا لاجراءات ومراحل الدعوى العمومية على نحو يتفق ومعايير الجودة في تقديم خدماتها بأيسر الوسائل وأسرعها، وأقلها تكللفة، وأفضلها مواصفات (رمضان، 2021).

حيث أتاحت التقنيات الرقمية عبر التطبيقات الذكية للمتعاملين مع الجهات القضائية الحصول على عدة خدمات منها ، نقل المستندات وبعض الرسائل الإلكترونية وتبادلها ، الاستشارات القانونية ، تطبيق الخبرة في مجال ما ، نظام الإخطارات، متابعة اعمال التفتيش القضائي، الاطلاع على سير الدعوى وإجراءاتها ومآلها عن طريق الشباك الالكتروني الموحد ، رسم سياسة قطاع العدالة بفضل الحصول على إحصائيات دقيقة وموثوقة وبصفة منتظمة، مما يمكن من معرفة اتجاه المنازعات وخصوصياتها على كل المستويات التصديق الالكتروني ..... وغيرها من الخدمات (بلعيز، 2008).

### 2.3 متطلبات العدالة الرقمية الجيدة

من أجل إنشاء عدالة رقمية فعالة وشاملة ، يجب توافر مجموعة من المتطلبات الفنية والقانونية:

أولا : بناء بنية تحتية من خلال تزويد المحاكم بأجهزة الكمبيوتر ، وتعميم الوصول إلى الإنترنت ، وإنشاء NICTs تحتية رقمية تعتمد على خدمات لأرشفة وحماية البيانات القانونية للمتقاضين من

خلال نظام تشفير مع الحرص على تاهيل وتدريب الموظفون القضائيون ومختلف موظفوا القطاع (Belbachir, 2020).

ثانيا : تتطلب العدالة الالكترونية وجود إدارة وبرمجة للموقع ، يقوم بها أشخاص مختصين من الناحية الفنية والعلمية في مجال المعلوماتية والبرمجة الإلكترونية ، وغالبا ما يكونون مجموعة من المهنيين في مجال العمل الإلكتروني (Cherroun، 2019).

ثالثا : من الضروري اعتماد التكنولوجيات الحديثة والمتطورة للإعلام والاتصال في حفظ وتسيير الوثائق القضائية والإدارية، مع تصنيفها فهرستها وترتيبها وكذا توفير وسائل الحماية اللازمة لها الامر الذي انتهجته وزارة العدل من خلال ما يعرف بنظام التسيير لإلكتروني للوثائق الإدارية والقضائية (GED) عن طريق تحويل الوثائق الورقية بجميع انواعها الى وثائق الكترونية أين يتم تخزينها بقاعدة المعطيات المركزية الخاصة بالأرشيف القضائي بصفة آنية من اجل المحافظة عليها من الضياع او التلف او الفقدان وتهدف هذه الآلية لتحقيق ما يلي:

- التبادل الالكتروني للمعلومات والوثائق والقضاء على المعاملات الورقية.
- توفير المساحات المكانية التي تستغل في تخزين الوثائق والملفات الورقية (القضاء على إشكالية القدرة الاستيعابية لمخازن الأرشيف).
- توفير نسخة احتياطية من الوثائق في حالة تعرض الوثائق الأصلية للتلف أو الضياع.
- المساهمة في تحقيق مسعى ترشيد النفقات العمومية.
- التقليل من الجهد والوقت المطلوبين في عمليات الطباعة والنسخ.
- توحيد معايير حفظ وتسيير الوثائق والملفات.
- الرفع من الأداء والتقليل من الخطاء.
- المساهمة في تجسيد الإدارة الإلكترونية والوصول إلى مناخ المعاملات الرقمية.
- حماية الملفات والوثائق وتأمين المعلومات.

تحقيق ديمومة المعلومات وسرعة وسهولة الوصول إليها (الحكيم، نظام التسيير الالكتروني للوثائق، 2020).

**رابعا** : كما تحتاج العدالة الرقمية الى وسائل تقنية للتشفير حيث يوفر نظام التشفير نوعين رئيسيين من الخدمات، أولها تلك المتعلقة بسرية المعلومات المخزنة أو المتبادلة التي تستند إلى تنفيذ إجراءات التشفير، وثانيها المتعلقة بصحة المعلومات وسلامة المحتوى والتعرف الآمن على المنشأ والتي تستخدم آليات تعرف باسم "التوقيع الالكتروني" والهدف من عملية التشفير هو توفير الامن

للمتعاملين في شبكة الانترنت، والتأكد من هوية مرسل الرسالة وتوفير الحماية الخصوصية وسرية المعلومات والمعطيات.

كما تبرز أهمية التشفير في منع الغير من مستخدمي شبكة الانترنت من الدخول إلى البيانات والمعطيات والحفاظ على سريتها وخصوصيتها باستخدام وسائل الكترونية رقمية أو رموز معينة تعرف باسم المفاتيح لا يستخدمها الا من سلمت له ، فاستخدام التشفير يحقق أكبر درجة من الامن والحماية للمتعاملين. (قورية، 2020).

**خامسا :** وبخصوص الإطار القانوني للعدالة الرقمية فقد احاطها المشرع الجزائري بترسانة مهمة من التشريعات المتعاقبة بداية بالأرضية التي مهدت لمشروع عصرنة و رقمنة قطاع العدالة ألا وهي إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة التي تاسست بموجب المرسوم الرئاسي رقم 99/ 234 المؤرخ في 10/19/ 1999 والتي تقوم بعدة مهام منها تحليل وتقويم سير المرفق العام لقطاع العدالة من مختلف جوانبه ، مع اقتراح جميع التدابير والتوصيات المفيدة لجعل العدالة أقرب إلى المواطنين، وجعل الأدوات القانونية ووسائل العمل أنجع، وجعل شروط سير الجهات القضائية ومؤسسات السجون وكيفياته أخف وطأة (المرسوم التنفيذي رقم 234/99 المتعلق بانشاء اللجنة الوطنية لاصلاح العدالة، 1999) .

وتطبيقا لتوصيات هذه اللجنة صدرت عدة مراسيم تنفيذية منها : المرسوم التنفيذي رقم 02/ 411 مؤرخ في 2002/11/26، المتضمن إنشاء لجنة تنشيط إصلاح العدالة ومتابعته (المرسوم التنفيذي رقم 411/02 المتضمن انشاء لجنة تنشيط اصلاح العدالة ومتابعته، 2002) والمرسوم التنفيذي رقم 410/02 المتظمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة العدل ، وتبعه المرسوم التنفيذي رقم 333/04 المؤرخ في 24 أكتوبر 2004 والمتضمن إعادة تنظيم وزارة العدل (المرسوم التنفيذي رقم 333/04 المتضمن تنظيم الادارة المركزية بوزارة العدل، 2001).

فضلاً عن تبني المشرع الجزائري السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالجانب الالكتروني وبتقنية المعلومات وحماية البيانات الشخصية للمتعاملين ضد اي هجوم الكتروني حيث صدر القانون رقم 15/ 03 المؤرخ في 2015/02/01، المتعلق بعصرنة العدالة، ويهدف هذا القانون إلى عصرنة سير قطاع العدالة ويهدف الى :

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل.
- إرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة إلكترونية.
- استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية. (القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة ، 2015، صفحة المادة الاولى)

ثم تلاه القانون رقم 04/15 المؤرخ في 02/01/ 2015الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق إلالكترونيين، واللذان تضمنا إلاطار القانوني للتوقيع إلالكتروني بصفة عامة وفي مرفق العدالة بصفة خاصة (القانون رقم 04/15 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، 2015).

وبخصوص حماية الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي صدر القانون رقم 07/18 المؤرخ في 2018/06/10 بهدف تعزيز ثقة الجمهور بالاعتماد على الخدمات الرقمية والذكية.والذي يشكل سياجا آمنا للمتعاملين الالكترونيين من خطر التعدي على معطياتهم الشخصية (القانون رقم 07/18 المتغلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، 2018).

**3.3 مخاطر الانزلاق وراء رقمنة قطاع العدالة:**

إذا استولى القانون على الذكاء الاصطناعي ، من أجل تأطير تقدمه والحد من انتهاكاته ، فمن الصحيح أكثر أن الذكاء الاصطناعي هو من يسيطر على القانون، حيث انه يعيد تشكيله و رسم معالمه، لكن هذا العالم القانوني الجديد الذي يظهر يقدم ملامح لا تزال غامضة حيث يعمل الذكاء الاصطناعي على تغيير الاساليب القانونية وأساليب المحامين والمعايير التي يطبقونها أو يدرسونها، إن تأثير الخوارزميات على القانون تأثر أو سيتأثر قريبًا بـ "القوانين" الجديدة التي تنتجها المعالجة الآلية للبيانات (Barraud، 2019).

بدأت الحوسبة مؤخرا الا انها تستمر في تجاوز مرحلة التكافؤ بين الاسلوب الرقمي والورقي حيث الاستمرار في الانفتاح و الأخذ بإمكانات التكنولوجيا الرقمية في الاعتبار أكثر فأكثر وسنكون قادرين قريبًا على الوصول إلى الملف عبر الإنترنت، وبالتالي قد يظهر الإجراء الرقمي جنبًا إلى جنب مع الإجراءات الشفوية والمكتوبة ،أو في شكل إجراءات مكتوبة غير ورقية ، لن تكون خصائصها هي جلسة الاستماع كما هو الحال بالنسبة للإجراء الشفوي أو تبادل الاستنتاجات المكتوبة فيما يتعلق بالإجراء المكتوب ، ولكن هيكلة و تجزئة الكتابات من خلال التحول الرقمي إلى وحدات بكتل صغيرة ، نهاية جلسة الاستماع باستثناء التداول بالفيديو، والتبادل الفوري للوثائق والاستنتاجات عن طريق الاتصال الإلكتروني في أي وقت والإرسال المنتظم إلى جميع الأطراف وإلى القاضي والمساعدة في اتخاذ القرار من خلال ما يسمى بالعدالة التنبؤية (Jeuland، 2019).

ومن هذا المنطلق لابد من ايجاد حلول من شانها ان تحافظ على هذا التوجه الرقمي للعدالة حيث لا يجب ان يسوقنا الى عدالة غير عادلة. وهذا الامر لا يتأتى الا من خلال وضع ضمانات لمحاكمة الكترونية عادلة واجراءات الكترونية صارمة ذلك من خلال :

### 3.3 1.المعيارية الحسابية : إضفاء الطابع الشخصي و الواقعية على القانون

تعتبر القواعد التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي مكملة، وقد تحل محل القواعد التي تم التفكير فيها بواسطة الذكاء البشري، لكن لا يجب اغفال ان هناك إنسانية في المداولات ربما تكون ضرورية لتطوير القواعد التي تحكم السلوك والعلاقات الاجتماعية، لأنها تضمن المناقشة وموازنة الحجج اثناء المحاكمة او الاجراءات السابقة ، سعيا لتحقيق المصلحة العامة، التي يفترض ان تتغلب على المصالح الخاصة، و نتيجة تعميم الممارسات الإحصائية وارتباطات البيانات، من وجهة النظر هذه، فإن "قانون الخوارزميات" مهم لإضفاء الواقعية على القانون، والذي بالكاد يمكن أن يفيد جودته وأهميته.

في الاصل ان دور القانون هو إظهار الحقائق ،حيث يصوت المواطنون من أجل اختيار هذا المسار بشكل جماعي، اما في ضل هذا الاسلوب الحديث فانه على العكس من ذلك ، فإن الحقائق هي التي توجه القانون، حيث ان الحقائق تُفرض على القواعد و ينتقل القانون من السببية المعيارية إلى الارتباط العملي، اين تغلب حقيقة الوقائع على خيال النصوص (Barraud، 2019).

### 3.3 .2 تطعيم العدالة الرقمية:

لتجنب الانجراف نحو عدالة رقمية غير عادلة، سيكون من الجيد بلا شك وضع ضمانات مثل الحق في جلسة استماع جسدية " مبدأ الحضور"، واعتماد الوسائل الضرورية لضمان شفافية الخوارزميات خاصة ما تعلق بلغات الخبراء التي تستخدمها برامج العدالة، كما يجب مراعات أن تحديث الحقائق عن طريق الخوارزمية يجب ألا يحل محل قرار القاضي أبدًا ، ولا أن تحل الخبرة محل القاضي، كما ينبغي تكييف مبدأ التعاون بين الأطراف والقاضي للإجراءات الرقمية من خلال امتداد مكتب القاضي في المسائل القانونية إلى أي مصدر قانوني ثانوي، وامتداد دور الأطراف في مسائل إثبات الحقائق مع تطوير معيار الإثبات كما يجب مراعاة مبدأ يضمن للقاضي الطبيعي توزيعًا موضوعيًا للقضايا والاستعانة بالقضاة والأطراف المعنية في حالة حدوث تغيير للتخفيف من مخاطر اعتماد القضاة على غالبية القرارات الناتجة عن الخوارزميات وزيادة سلطة رئيس المحكمة (Jeuland، 2019).

لقد أكد العديد من الفقهاء على خطورة استبدال المنطق الرقمي بالمنطق القانوني، كل شيء يحدث كما لو كان رمز الكمبيوتر هو القانون، اذ يرون انه سيتم تقليص القانون إلى المعلومات الكمية التي يجب استنتاج القرار من خلالها، حيث لن يصبح القاضي "فم القانون" ولكن يصبح فم

الخوارزمية (Salas، 2019) ، وهذه الاشكالية " شبح القاضي الالي " من بين اهم النقاط التي جعلت الفقهاء يدقون ناقوس الخطر بشان رقمنة قطاع العدالة .

ان ضمان الحق في محاكمة عادلة يستوجب ألا يتم التحول الرقمي للعدالة على حساب المبادئ الأساسية لهيكلة إقامة العدل وضمان حقوق الإنسان، كما يخضع لقواعد مختلفة وفقًا لأنظمة العدالة من خلال مجموعة من القواعد ذات الصلة بتحويل رقمي قانوني للعدالة تتمثل في :

– يجب أن يضمن تطبيق العدالة الرقمية احترام حق الوصول إلى المحكمة لجميع المتقاضين. وهذا يفترض مسبقًا أن الإجراءات الرقمية يمكن الوصول إليها وتشغيلها بسهولة ، إذا لم يكن الأمر كذلك ، فمن المرجح أن تتسع الفجوة بين المتقاضين ونظام العدالة.

– احترام مبدأ إجراءات الخصومة على النحو المنصوص عليه في القوانين المطبقة، حتى لو كان هناك مخاوف من أن الإجراء القانوني الرقمي لا يترك مكان كبير للنقاش الخصامي.

– من المهم ضمان حياد القضاة و استقلالهم في حين أنه من السهل تأكيد هذا المبدأ في سياق العدالة التقليدية ، فإن مخاطر الآثار غير المباشرة عدد القضاة في مجال صنع القرار ؛ توحيد القرارات القضائية ؛ مخاطر الأداء وإضفاء الطابع الواقعي على القانون ؛ تشكل الرقابة التنبؤية والتشفيرية على الخوارزميات من قبل الشركات الخاصة وحتى من قبل السلطة التنفيذية تهديدات لنزاهة القضاة واستقلالهم (Zannou، 2021).

**3.3 .3 جودة المحكمة الافتراضية "بين النص والتطبيق":**

" نقل الجلسة " إن تحقيق العدالة مكرس من خلال الطابع الإجرائي وفي بهو المحاكم بهذا المعنى، تصبح الأبعاد المكانية والمعمارية متغيرات مهمة لهوية العدالة ومع ذلك، سيتعين عليها أن تتلاشى إن لم يكن على الأقل التكيف مع الحقائق الرقمية الجديدة في الواقع ، فإن رقمنة العدالة تعني هجرتها إلى "أماكن" غريبة تفلت من السيطرة الجغرافية التقليدية، لأن هذه "الأماكن" القضائية الجديدة تتفكك الطقوس والإجراءات والحجج القانونية والتهدئة الاجتماعية، فهي تغير بشكل عميق فكرة العدالة ذاتها بإعطائها وجهًا جديدًا. يعد نقل جلسة الاستماع خطوة إلزامية في عملية التحول الرقمي للعدالة ، وبدون استيفاء جميع شروط البنية التحتية ، فقد بدأت تتشكل في بعض الولايات القضائية وفي بعض الحالات.

فهل يمكن تطبيق العدالة الرقمية بدون محاكم ومحاكم افتراضية؟، في الواقع ، من خلال السعي إلى تحديث العدالة مع التقنيات الجديدة ، تنص خطة تحديث نظام العدالة من خلال القانون 15-03 على إدارة جلسة الاستماع رقميًا" المحادثة الرقمية"، لا يمكن تحقيق ذلك بدون الأماكن أو المساحات الافتراضية التي يمكن أن تستوعب الجمهور لذلك أصبحت الغرف الافتراضية وشبه

الافتراضية "أماكن" جديدة تستضيف الإجراءات القانونية، يتم دعمها من خلال البنى التحتية التكنولوجية – منصات آمنة – ويتم تنظيم تشغيلها وتتبع إجراء خاضع للإشراف الجيد. تعد العديد من المدخلات مثل الدعم التكنولوجي ضرورية لإضفاء الطابع الافتراضي على العملية. بينما يمكننا بالفعل التأكيد على وجودهم في بعض المحاكم، تظل الحقيقة أن نقل المحاكمة إلى البيئة الافتراضية يضعهم في دائرة الضوء بشكل أكبر (Zannou، 2021).

**4. خاتمة:**

في ظل التوجه نحو رقمنة كلية لقطاع العدالة يجب على القطاع الاستفادة بشكل أكبر من الأدوات الرقمية خلال الإجراءات القضائية، و تطوير استراتيجية شاملة بشأن رقمنة العدالة و لابد من التأكد على أن استخدام التقنيات الرقمية لا ينبغي أن يقوض المبادئ الأساسية للأنظمة القضائية ، ولا سيما استقلال ونزاهة المحاكم ، وضمان الحماية القضائية الفعالة والحق في محاكمة عادلة وعلنية.

**التوصيات :**

– يجب تعزيز المهارات الرقمية في قطاع العدالة ، لتمكين القضاة والمدعين العامين والموظفين القضائيين وغيرهم من المتخصصين في مجال العدالة من استخدام الأدوات الرقمية للعدالة. بطريقة فعالة ومع احترام حقوق وحريات الساعين إلى العدالة.

– أن استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة هو بالفعل موضوع البحث والتطوير ويلاحظ أنه يمكن أن يحسن أداء النظم القضائية .و قد تم التأكيد على أن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي يجب ألا يتعارض مع سلطة اتخاذ القرار للقضاة أو استقلال القضاء، كما يجب ألا ينتهك الحق في محاكمة عادلة وتعويض فعال...

– لا بد من وضع الاطار القانوني لحماية التشفير الالكتروني من الاختراقات كونه يضفي الثقة في التعامل الالكتروني ويوفر الحماية والأمن للمتعامل الالكتروني كما لا ننسى دوره المهم في الاثبات امام القضاء.

–اعادة النظر في قانون العقوبات الجزائري بما يتماشى والمعاملات الالكترونية خاصة في مجال العدالة الرقمية وذلك بتشديد عقوبة الجرائم الإلكترونية في مجال التقاضي الإلكتروني.

**6. قائمة المراجع:**

**- مواقع الانترنيت** :

- Boris Barraud, (2019) Le droit en datas : comment l'intelligence *artificielle Revue Lamy droit de l 'immatériel.*
- *Conseil de l'UE 13) .octobre .(2020 , https://www.consilium.europa.eu Communiqué de presse: https://www.consilium.europa.eu/fr/press/press-releases/2020/10/13/digital-justice-council-adopts-conclusions-on-digitalisation-to-improve-access-to-justice. consulté le 14/12/2021*
- *Denis Salas .(2019 ,7 16) .Les défis de la justice numérique .Les Cahiers de la Justice*
- *Emmanuel Jeuland .(2019 ,7 16) .Justice numérique, justice inique ?Les Cahiers de la Justice*

*https://e-nyaba.mjustice.dz/choix.php . https://enyaba.mjustice.dz/choix.php: https://e-nyaba.mjustice.dz/choix.php. consulté le 23/12/2021*

- *Ledy Rivas Zannou .(2021) .https://www.lex-electronica.org/articles/volume-26-2021-volume-26-numero-2/la-justice-numerique-realite-crainte-et-projection/ https://www.lex-electronica.org/articles/volume-26-2021-volume-26-numero-2/la-justice-numerique-realite-crainte-et-projection/: https://www.lex-electronica.org/articles/volume-26-2021-volume-26-numero-2/la-justice-numerique-realite-crainte-et-projection/ consulté le 24/12/2021*
- *Lilas Belbachir .(2020) .LES DÉFIS DE LA JUSTICE NUMÉRIQUE AU MAROC .https://www.village-justice.com/articles/les-defis-justice-numerique-maroc,35412.html?fbclid=IwAR1NV3m9Fgr1Rnv0kECMwqm7q8KiXbRFLOf6Z1jWkfIfG51-xegdj6Cko9U. consulté le22/12/2021*
- *Ministère de la justuce .(2019) .Tendances en matière de justice 2 : Automatisation de la justice. Un aperçu de l'avenir des technologies dans le système judiciaire . https://www.justice.gc.ca/fra/pr-rp/jr/tmj2-jt2/p3.html. consulté le24/12/2021*
- *Pr Hacina Cherroun .(2019) .E -Litigation in Algeria . Jurisprudence Journal144.-125 ،25/12/2021*
- *Thomson Reuters .(2015) .LESSONS LEARNED IN COURTS DIGITISATION . https://static.legalsolutions.thomsonreuters.com ،consulté le26/12/2021.*
- عكا عبد الحكيم. (2020). نظام التسيير الالكتروني للوثائق. *وزارة العدل*، *https://www.mjustice.dz/ar*تاريخ الاطلاع 19 ديسمبر 2021.

- عكا عبد الحكيم ، اجراءات استخراج صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية عبر الانترنت .الجزائر، المدير العام لعصرنة العادالة /وزارة العدل ، الجزائر . *https://www.mjustice.dz/ar*تاريخ الاطلاع 15 ديسمبر 2021.

**المؤلفات:**

– الطيب بلعيز ، *اصلاح العدالة في الجزائر.* (الجزائر: دار القصبة للنشر،2008).

– نذير قورية، آلية التشفير كوسيلة من وسائل حماية التوقيع الرقمي دراسة تحليلية على ضوء القانون 04/15 المحدد للقواعد العامة المتغلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين مقال منشور في كتاب من تأليف شريف هنية، *التوقيع الالكتروني الية لترقية التعاملات الالكترونية في الجزائر بين التاطير القانوني ومحدودية التطبيق* الجزائر: مخبر الرقمنة والقانون ، (2020).

**المداخلات:**

– شعبان احمد رمضان.، اثر القرار الاداري الالكتروني على مبدا دوام سير المرافق العامة بانتظام واطراد وتحسين مستوى خدماتها في دولة الامارات العربية المتحدة في ظل جائحة كورونا. *مقال مقدم ضمن فعاليات الملتقى المغاربي واقع وتحديات الرقمنة في صناعة القرار الاداري الالكتروني*، 23 نوفمبر 2021 جامغة عباس لغرور خنشلة ، الجزائر.